

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م



أثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية «جمعية
الإصلاح الشعبي نموذجاً» ١٩٣٦-١٩٣٧ «مقال مراجعة»



م. م. نعم مفيد حميد

جامعة بغداد/كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م



المستخلص:

يعد انقلاب (٢٩ تشرين الأول/١٩٣٦)، تغيير في تاريخ العراق السياسي، مما اثر على العلاقات المدنية والمؤسسات العسكرية وتغيير النظام البرلماني، وكان لهذا الانقلاب دور في ظهور جمعيات وتنظيمات مدنية وتوجهات إصلاحية ومن هذا الاطار ظهرت (جمعية الإصلاح الشعبي)، التي لها الأثر في بناء وترسيخ الإدارة وسيادة الحكومة والقانون، فضلا عن ان لها واجهة اجتماعية وثقافية اذ سعت الى استثمار الظرف السياسي لأثبات مشروعها، وضحت الجمعية موقفها الداعم للانقلاب، وكان هدفها الاساس تحقيق إصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وتقديم خدمات لعامة الشعب مستندة الى مبدأ (الشعبية)، الذي أعلنه جماعة الأهالي سابقاً، وهو فكر يجمع بين الاشتراكية والديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: (العراق، الشعبي، انقلاب، السياسي)

Abstract:

The coup of (October 29, 1936) represented a turning point in Iraq's political history, influencing civil-military relations and altering the parliamentary system. This shift contributed to the emergence of civil associations, organizations, and reformist trends. Within this context, the *Popular Reform Association* (Jam'iyat al-I lā al-Sha'bī) emerged, playing a role in strengthening administration, government authority, and the rule of law. It also held a social and cultural profile, seeking to take advantage of the political circumstances to advance its project. The Association openly expressed its support for the coup, aiming primarily to achieve comprehensive political, economic, and social reform and to provide services to the general public. Its efforts were grounded in the principle of "populism," previously declared by the Ahalis group—an ideology that combines socialism and democracy.

Keywords: Iraq, Popular, Coup, Political

المقدمة:

تعرض العراق لأحداث ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، كان لها الدور الكبير في ظهور ما يعرف بالجمعيات والاحزاب السياسية، التي كان لها الاثر في تغيير الاحداث التاريخية، ومن هذا المنطلق ظهرت جمعية الاصلاح الشعبي بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٣٦، اذ جاءت هذا المقال المراجع للكتاب الذي يحمل عنوان (أثر انقلاب بكر صدقي في الحياة السياسية العراقية «جمعية الاصلاح الشعبي نموذجاً» ١٩٣٦-١٩٣٧)، لمؤلفة (سارة مالك حميد الشوك) احتوى الكتاب على أربعة فصول، الاول تضمن أثر انقلاب بكر صدقي في تأسيس جمعية الاصلاح الشعبي، وجاء الفصل الثاني بعنوان نشاط اعضاء جمعية الاصلاح في متابعة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومراقبة النظام السياسي ومكافحة الفساد، بينما الفصل الثالث وضح تكتل خصوم جمعية الاصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي، وسبب استقالة وزراء جمعية الاصلاح، جاء الفصل الاخير لبيان اتمام جمعية الاصلاح الشعبي بدعم الحركة الصهيونية. لذا فإن هذا الكتاب قد سلط الاضواء على الاثار التي اعقبت الانقلاب، من خلال دور الجمعية في تلك الاحداث.

العرض:

اثر انقلاب بكر صدقي في تأسيس جمعيه الاصلاح الشعبي، في (٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦) قام الفريق بكر

فصلية مُحكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م



صدقي بأول انقلاب عسكري في تاريخ العراق الحديث، أطاح بحكومة ياسين الهاشمي الثانية مستغلاً المناورات العسكرية في جلولاء، للتوجه نحو بغداد وإجبار الحكومة على الاستقالة وقد شكل حكمت سليمان الوزارة الجديدة في يوم الانقلاب نفسه وضمت عدداً من أعضاء جماعة الأهالي مثل جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي ويوسف عز الدين إبراهيم مما عكس التحالف بين العسكريين والمدنيين الإصلاحيين، إذ نال الانقلاب تأييد الأوساط الوطنية والتقدمية وأتاح مجال أوسع من الحريات العامة فعاودت جريدة الأهالي الصدور ونظمت مظاهرات مؤيدة دعت للإصلاح ومناهضة للفاشية في أجواء سياسية اتسمت بانفتاح نسبي على الأفكار الديمقراطية والاشتراكية، تقدم عدد من قادة جماعة الأهالي منهم كامل الجادرجي ويوسف عز الدين إبراهيم وعبد القادر إسماعيل يطلب الى وزارة الداخلية لتأسيس تنظيم سياسي باسم جمعية الإصلاح الشعبي وحصلوا على الإجازة في (تموز ١٩٣٧). كان هدف الجمعية تحقيق إصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي يخدم عامة الشعب مستندة الى مبدأ (الشعبية) الذي أعلنه جماعة الأهالي سابقاً، وهو فكر يجمع بين الديمقراطية والاشتراكية يدعو الى المساواة وتكافؤ الفرص ومحاربة الفقر والجهل وتحريم الإنسان من الطغيان ودعم الطبقات الكادحة. وقد مثلت الجمعية محاولة لتنظيم الفكر الإصلاحي لجماعة الأهالي ضمن إطار علني يسعى لتجسيد تطلعاتهم الى العدالة الاجتماعية والتقدم الوطني. ركز منهج جمعية الإصلاح الشعبي على مجموعة من المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي مجال السياسة الخارجية دعا المنهاج الى التقارب بين الدول العربية وتقوية الروابط بين الهيئات الشعبية فيها والعمل على توثيق علاقات الود مع الدول المجاورة للعراق والدول الأجنبية، أما في السياسة الداخلية فقد تضمن البرنامج ثلاث فقرات أساسية تمثلت في تعزيز الكيان الوطني من خلال تقوية الجيش وتطوير سلاح الطيران وإصلاح جهاز الشرطة، وفي الجانب الاقتصادي أكد المنهاج على ضرورة تحقيق رفاهية المواطنين ورفع مستوى المعيشة بحيث تكفل لكل فرد الحاجات الأساسية المادية والمعنوية مع توفير ما يمكن من الحاجيات بحسب إمكانيات الدولة ولتحقيق ذلك دعا الى احتكار الدولة لمرافق النقل والمواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات وإنشاء المشاريع الصناعية الكبرى اللازمة لتطوير البلاد، فضلاً عن تأسيس مصارف حكومية تتولى الإشراف على مالية الدولة وتنظيم القروض الزراعية والعقارية، بهدف تخليص المواطنين من استغلال المرابين وسن القوانين التي تجرم الربا الفاحش، كما طالب بفرض ضريبة تصاعدية على الدخل والارث لتمكين الدولة من تنفيذ الإصلاحات العامة وإحياء الأراضي وتوزيعها على الفلاحين، لاستثمارها بشكل مباشر الى جانب تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية وإنشاء القرى الحديثة وتحسين أوضاع الفلاحين، وإلغاء القوانين الجائرة بحقهم، وفي حقل التعليم شدد المنهاج على جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومحاربة الأمية وذلك بإنشاء المعاهد الثقافية والمكتبات العامة ودور السينما والموسيقى والتمثيل وتشجيع النشاطات الرياضية، أما في مجال الصحة فقد ركز على تعميم الرقابة الصحية في جميع المناطق وإنشاء المؤسسات والمستشفيات العامة والحدائق مع ضمان السكن الصحي وتنظيم المدن على أسس صحية، وتوفير دور سكنية للجنود والعمال والموظفين بأسعار مناسبة فضلاً عن محاربة المسكرات وتشجيع الزواج. أما في ميدان العمل فقد دعا الى سن قوانين، تحمي العمال وتضمن حقوقهم وتحدد ساعات العمل بثماني ساعات يومياً وتضع حداً أدنى للأجور، فضلاً عن دعم النقابات العمالية وتشجيع تنظيمها. وفي ميدان العلاقات الشخصية طالب بوضع قوانين مدنية حديثة تنظم الأحوال الشخصية وتساهم في تحرير المرأة مع الحفاظ على تماسك الأسرة والنظام العائلي، أن منهج جمعية الإصلاح الشعبي يدعو الى استقطاب العديد من الشخصيات الماركسية والشيوعية، التي رأت في الجمعية إطاراً مناسباً للنشاط الوطني والاجتماعي ومن بين هؤلاء الشيوعي يوسف إسماعيل الذي كتب مشجعاً المثقفين والطلاب والعمال والفلاحين على الانضمام الى الجمعية والمساهمة في إنجاحها كما أبدت الصحافة السوفيتية اهتماماً بالمنهاج إذ تناولت صحيفة (Revolutionary Vostok) في عددها الصادر في (كانون الثاني ١٩٣٧)، الى أن مطالب الجمعية في المجال الزراعي بدت محدودة إذ ركزت على إلغاء بعض أشكال الاستغلال الاقطاعي دون معالجة

فصلية مُحكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية



جزرية للمشكلة ورغم ذلك وصفت الصحيفة برنامج الجمعية، بأنه خطوة ايجابية في الاتجاه الإصلاحي لكنها حذرت من الصعوبات الكبيرة التي ستواجهها في تطبيق أهدافها على أرض الواقع. رفعت السفارة البريطانية في العراق برفقة الى وزارة الخارجية في (٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٦)، أشار فيها السفير أرشيبولد كلارك كير الى تأسيس جمعية الاصلاح الشعبي لتأييد حكومة حكمت سليمان، برئاسة سكرتيرها كامل الجادرجي وعضوية عدد من الوزراء والشخصيات ذات الميول اليسارية مؤكداً أن منهاجها يحمل طابعاً شبيوعياً واضحاً وقد أثار هذا المنهاج مخاوف بكر صدقي والقوميين كما عارضه شيوخ العشائر. اقترح سليمان تحويل الجمعية الى حزب سياسي أقل تطرفاً وهو ما أيده أبو التمن والجادرجي فعقد اجتماع في (كانون الثاني ١٩٣٧)، لتأسيس حزب الإصلاح الشعبي بمشاركة الوزراء وعدد من الشخصيات وانتخبت لجنة تمثل الإصلاحيين والقوميين معاً. وذكرت مذكرات الجادرجي أن بكر صدقي حاول فرض أحد أتباعه في لجنة صياغة المنهاج بينما أكد فؤاد حسين أن منهاج الجمعية وضع من قبل جماعة الأهالي وقد علقت صحيفة «الانقلاب» للجواهري على التحول من الجمعية الى الحزب بأنه جاء لتصحيح الشائعات وتأكيد الطابع الوطني الصادق لبرنامج الإصلاحيين. أصدرت الوزارة السلطانية الإرادة الملكية رقم ٥١٢ في (٣١ تشرين الأول ١٩٣٦)، بحل المجلس النيابي الذي جاءت به الوزارة الهاشمية الثانية تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة تمكئها من تنفيذ مشاريعها الإصلاحية بالتعاون بين السلطين التنفيذية والتشريعية وقد حدد يوم (١٠ كانون الأول ١٩٣٦)، لبدء الانتخابات على أن تنتهي في (٢٠ شباط ١٩٣٧). سعت جمعية الإصلاح الشعبي الى الفوز بعدد كبير من المقاعد في المجلس الجديد مستندة الى شعبيتها الواسعة بين الأوساط التقدمية ومكانة أعضائها الاجتماعية والسياسية، فدعت الى إجراء انتخابات حرة ومباشرة تتيح للشعب التعبير عن إرادته واختيار ممثليه الحقيقيين منتقدة النظام غير المباشر الذي اعدته من بقايا عهد الانتداب وغير منسجم مع التطور السياسي والثقافي للبلاد، أصبحت صحيفة الأهالي لسان حال الجمعية فنشرت مقالات عديدة تحت الشعب على المشاركة في الانتخابات وتدعو المرشحين الى إعلان برامجهم ومنهجهم أمام الناخبين مؤكدة أن الانتخابات الحرة هي الضمان الوحيد لحقوق الأفراد والجماعات وأن على المواطنين تحمل مسؤوليتهم في اختيار العناصر المخلصة، وفي السياق ذاته كتبت صحيفة الحارس التي كان يديرها أحد مؤسسي الجمعية مكي جميل، مقالات انتقدت فيها المجلس النيابية السابقة لكونها لا تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً بل كانت تخضع لمشئبة الحكام ومصالحهم الخاصة مؤكدة ضرورة أن تتم الانتخابات الجديدة بنزاهة تامة بعيداً عن التزوير والغش، جرت الانتخابات وسط تدخلات ورغبة في إرضاء مختلف الأطراف من الجيش الى شيوخ العشائر وانتهت في (٢٠ شباط ١٩٣٧)، فحصل الإصلاحيون على ثلاثة عشر مقعداً فقط من أصل ١٠٨ مقاعد، وبعد تعيين جعفر أبو التمن في مجلس الأعيان بقي لهم اثنا عشر نائباً من أبرزهم كامل الجادرجي، محمد حديد، عزيز شريف، وحكمت سليمان. ورغم محدودية نتائجهم مقارنة بطموحاتهم رأى قادة الجمعية أن مشاركتهم البرلمانية تمثل خطوة مهمة لترسيخ مبادئ الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي فاستمروا في نشاطهم داخل المجلس بروح جماعية، تهدف الى بناء دولة حديثة قائمة على العدالة والمساواة والمشاركة الشعبية الحقيقية. نشاط اعضاء جمعية الاصلاح الشعبي داخل المجلس النيابي، اذ افتتح المجلس النيابي العراقي أعماله بخطاب العرش في (٢٧ شباط ١٩٣٧)، تناول النواب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وقد ألقى النائب محمد حديد خطاباً مطولاً انتقد فيه تأخر العراق وفقراً أغلبية السكان مبيناً أن الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٢١، خلال مناقشات مجلس النواب العراقي عام ١٩٣٧، حول الموازنة العامة ركز النواب على قضايا الصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية اذ دعا محمد حديد الى معالجة ارتفاع الوفيات بين الأطفال من خلال تحسين البنية التحتية، الصحية وإنشاء شبكات صرف صحي وتوسيع المستشفيات فيما أيد عزيز شريف هذا الطرح وانتقد ضعف التخصيصات المالية للطب الوقائي مطالباً بإصلاحات، تخدم القرى الفقيرة التي تفتقر الى الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والمدارس. وخلال مناقشة بنود الميزانية وسياسة الضرائب في مجلس النواب

أوضح محمد حديد أن الميزانية تعكس سياسة الحكومات السابقة أكثر من الحالية، إذ ما زالت تعتمد على الأسس نفسها في الإيرادات والمصروفات لا سيما الرسوم الجمركية غير المستقرة التي تشكل عبئا على الطبقات الفقيرة لكونها ضرائب غير مباشرة، أما صادق كمونة فطالب بتخفيض الرسوم القضائية لأن واردات المحاكم كافية لتغطية نفقاتها وختم بدعوته الى رفع ضريبة المشروعات بهدف الحد من استهلاكها، لما تسببه من أضرار اجتماعية وصحية مقترحا زيادة الضرائب عليها من ١٠٠ إلى ١٥٠ فلسا للتر، في جلسة (٥ حزيران ١٩٣٧)، ناقش مجلس النواب ميزانية وزارة المعارف فاقترح رفائيل بطي تخصيص مبالغ لكل لواء لإدارة التعليم فيه غير أن محمد حديد رفض الفكرة، وعدها مضرة ماليا وإداريا ، لأنها تؤدي الى تفكك وحدة الإدارة وكثرة الضرائب المستقلة مؤكدا أن الحل يكون بزيادة واردات الدولة، لتوسيع مؤسسات التعليم وفي تلك المدة كان العراق بلدا زراعيا يعتمد أكثر من نصف سكانه على الزراعة مما جعل قضية الأراضي محورا رئيسيا للنقاش في مجلس الأمة. ففي خطاب العرش لعام ١٩٣٧ ، أشار الملك غازي الى سعي الحكومة لتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين الحقيقيين تحقيقا للعدل والمصلحة العامة.

تناول رئيس الوزراء حكمت سليمان في خطته لمعالجة مسألة الأراضي في العراق تعديل قانون تسوية حقوق الأراضي بهدف إنصاف القبائل المحرومة من الزراعة والري، إذ رأى أن العقود القديمة حرمتهم من أراضيهم لصالح أصحاب المضخات فعمل على استرجاع جزء منها وتوزيعها على القبائل لتتمكن من استغلالها وأوضح أن الحكومة تسعى لتقسيم الأراضي وإحيائها وجعلها صالحة للزراعة بحيث تخصص لكل قبيلة مساحة معينة تدار وفق الأعراف العشائرية كما ناقش مجلس النواب عام ١٩٣٧ ، أزمة السكن في بغداد الناتجة عن ارتفاع الأسعار وغلاء الإيجارات، بسبب زيادة السكان واستملاكات الدولة فطرح مقترحات لتشريع قانون يعالج الأزمة المتمثل بيع الأراضي الأميرية بأسعار مناسبة وتأجير الدور للفقراء، وفي الجانب الصناعي طالب أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي بزيادة دعم الحكومة للمشروعات الصناعية باعتبارها أساس النهضة الاقتصادية. رغم مشاركة جمعية الإصلاح الشعبي ذات التوجه الديمقراطي في الانقلاب ومراقبه النظام السياسي ومكافحه الفساد في الجهاز الإداري، فإن هدفها لم يكن إلغاء الدستور بل إزالة العوائق أمام ممارسة الشعب لحقوقه الدستورية وأكد حكمت سليمان سنة ١٩٣٧ أن الحكومة دستورية وديمقراطية رغم مجيئها بالانقلاب، كما شدد عبد القادر إسماعيل على أهمية إحياء الروح الاجتماعية وترسيخ الديمقراطية، حظيت مشروعات سكك الحديد باهتمام مجلس النواب، إذ ناقش الأعضاء في الجلسة الثالثة عام ١٩٣٦ ، تقرير اللجنة المالية بشأن إضافة مبالغ جديدة لمشروع الأشغال العمرانية فاعترض النائب عزيز شريف على ذلك مطالبا بمراجعة اتفاق إدارة السكك الحديدية مع بريطانيا منتقدا سيطرة الأجانب على الإدارة وحرمان العراقيين من حقوقهم، حاول نائب الرئيس محمد علي محمود، منعه من التوسع في الموضوع معدا أن النقاش يجب أن يقتصر على اللامحة المالية غير أن محمد حديد أيد شريف لكن الرئاسة رفضت السماح له بالاستطراد فامتنل لقرارها. ناقش مجلس النواب العراقي تقرير لجنة الشؤون الحقوقية حول اقتراح يتعلق بمحاسبة الوزراء والموظفين الذين حصلوا على أموال بطرق غير مشروعة وتم تعديل نص التقرير ليقتضي بإعادة الأموال الى أصحابها إن وجدوا وإلا تعتبر ملكاً للحكومة، عارض النائب يوسف الكبير الاقتراح بحجة أنه يخالف الدستور ويشكل محكمة خاصة مؤكداً أن التحقيق ممكن وفق القوانين النافذة دون إصدار قانون جديد، ورد عليه محمد حديد مبيناً أن اللجنة ستحيل المتورطين للمحاكمة العليا فيما استشهد كمال السنوي بقانون العقوبات لإثبات مسؤولية من لا يبرر مصدر أمواله، وأكد علي عزيز شريف ضرورة وجود قانون يحد من استغلال النفوذ ويشمل جميع الموظفين والوزراء انتهت مناقشات المجلس دون إصدار القانون إذ حل المجلس في (٢٦ آب ١٩٣٧) قبل إقراره.

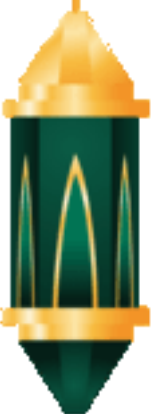
اثار نشاط جمعية الإصلاح الشعبي في الحكم مخاوف القوى الرجعية المناوئة للتيار التقدمي وجماعة العهد السابق

فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م



فصلية محكمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية



الذين سعوا منذ الأيام الأولى بعد الانقلاب الى استغلال أي فرصة للنيل من الجمعية وتشويه صورتها باتهامها بالشيوعية ودعمها للحركة الشيوعية في العراق، وقد تجلّى ذلك في الجدل الذي أثير إثر نشر مقال في مجلة «المعلم الجديدة» عام ١٩٣٧ ، للدكتور كامل دعا فيه الى تربية سياسية وطنية قائمة على التعاون والمسؤولية الاجتماعية، إذ اعد بعض النواب، كرفائيل والسلمان الشيخ داوود أن المقال يتعارض مع مبادئ الحكم والدستور وبمس الدين، بينما رد رئيس الوزراء حكمت سليمان ووزير المعارف يوسف عز الدين مؤكدين أن المقال لا يتضمن ما يخالف الدستور أو الدين وأن الفكر الحر مكفول في ظل النظام القائم معدين الهجوم محاولة سياسية لاستهداف وزارة المعارف بسبب انتماء الوزير الى جمعية الإصلاح الشعبي.

أثناء توليه وزارة المالية خصص الوزير حكمت سليمان يوماً أسبوعياً لفتح باب الوزارة لمقابلة الجمهور وفعل جعفر أبو التمن أحد أعضاء جمعية الإصلاح الشعبي الشيء نفسه مما أثار انتقاد سليمان الشيخ داوود لفتح الأبواب بلا قيود وادعائه أن ذلك يضعف الاختصاصات ويشبه إسراف الديوان القديم، رد ذيبان بأن صمود التواصل المباشر مع الشعب جزء من الديمقراطية وأن إغلاق الأبواب يحرم المظلوم من حق الشكوى. اما الجميل وآخرون أكدوا أن إقفال أبواب الوزراء لا ينسجم مع دستور البلد ومبادئ الديمقراطية في سياق متواصل روح بعض الخصوم لفكرة وجود نشاط شيوعي ، عقد الإصلاحيون اجتماعات عاجلة لبحث الموقف ودرسوا فكرة الانسحاب من الحكومة والبرلمان لكنهم فضلوا التريث وقد أثرت الدعاية الرجعية التي وصفتهم بالشيوعيين في نفوسهم فدافع عنهم حكمت سليمان في جلسة ٣١ أيار مؤكداً أن السياسات الاقتصادية للحكومة علمية وليست شيوعية وأن مشاريع الدولة الصناعية وتشريعها لا تعني تبني الفكر الشيوعي، بل تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الفلاحين من حقوقهم.

هاجمت الصحف القومية جمعية الإصلاح الشعبي باتهامات باطلّة منها ما نشرته جريدة الاستقلال التي زعمت أن أحد النواب دعا لإلغاء الأديان بينما كان حديثه في جلسة (٣٠ أيار ١٩٣٧)، يدور فقط حول تعديل قانون العطل الرسمية لا نصاب الطوائف الدينية غير المشمولة بالقانون.

اخفقت الوزارة السليمانية التي تشكلت في (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦)، في تحقيق التضامن بين أعضائها إذ تصاعدت الخلافات بين بكر صدقي والوزراء الإصلاحيين، بسبب تدخله المستمر في شؤون الحكم ومحاولته فرض تعيينات معينة، حاول جعفر أبو التمن التريث أملاً في تحسن الأوضاع لكنه مع مرور الوقت أدرك تفاقم التدهور، لا سيما بعد أحداث الفرات الأوسط في آذار ١٩٣٧ التي شهدت تمرداً عشائرياً ضد التجنيد الإجباري فكانت سبباً مباشراً لاستقالة الوزراء الإصلاحيين. وفي (١٩ حزيران ١٩٣٧)، قدم جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي ويوسف إبراهيم وصالح جبر استقالاتهم احتجاجاً على استبداد بكر صدقي وممارساته الفردية المناقضة لمبادئ جمعية الإصلاح الشعبي وقد اعدوا أن وجودهم في الحكم لم يعد يخدم أهدافهم الإصلاحية ولا يحقق الحياة الديمقراطية التي سعوا إليها، جاءت الاستقالة بمثابة صدمة لحكمت سليمان وتزامنت مع زيارة وفد تركي للعراق فأبدى رئيس الوزراء استياءه الشديد منها بينما شنت الصحف الموالية للحكومة هجوماً عنيفاً على الإصلاحيين واتهمتهم بالتهرب من المسؤولية والتصنع الوطني بعد فشلهم في الحكم.

انعقد مجلس النواب في (٢٦ حزيران ١٩٣٧)، بعد صدور الإرادة الملكية بقبول استقالة أربعة وزراء فتحدث رئيس الوزراء حكمت سليمان مبيناً أن حكومته واجهت عملاً صعباً وأن استقالتها تترك لتقدير المجتمع العراقي، مؤكداً أن السياسة التي اتبعتها حكومته تقوم على الوطنية والقومية وأنه سيتصدى بكل قوة للأفكار الهدامة والدعايات المثيرة للفتن داعياً الى دعم الجيش وتقويته لصون كيان البلاد، وفي مجلس الأعيان اعد أحمد الداوود أن استقالة الوزراء مخالفة للأعراف لأنها أعلنت بمنشورات فرد عليه جميل المدفعي بأن من حق الوزراء توضيح أسباب استقالتهم وأن

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦ م



انتقادات الداوود بدعة جديدة مذكرا بتناقض مواقفه. وبعد أيام فض اجتماع مجلس الأمة ومهد ذلك الطريق أمام بكر صدقي لإقامة ديكتاتورية عسكرية إذ بدأت الحكومة بملاحقة الإصلاحيين وإسقاط جنسية بعضهم وإغلاق جمعية الإصلاح الشعبي بتهمة نشر الفكر الشيوعي والإخلال بالأمن. لكن سرعان ما انهارت حكومة حكمت سليمان بعد اغتيال بكر صدقي في (١١ آب ١٩٣٧)، فكلف الملك غازي جميل المدفعي بتأليف وزارة جديدة لتفشل تجربة التحالف بين الإصلاحيين والجيش وتنتهي مدة حكم الانقلاب التي لم تدم سوى تسعة أشهر تاركة أثرا سلبيا تمثل في فتح الباب أمام سلسلة الانقلابات العسكرية التي عطلت المسار الديمقراطي في العراق.

بدأ اتهام جمعية الإصلاح الشعبي بدعم الحركة الصهيونية، إذ يذكر عبد الجبار العمر في مقالة بمجلة (الآفاق العربية) اتهامه لجمعية الإصلاح الشعبي وجماعة الأهالي بمجاعة الحركة الصهيونية خلال مدة نشاطهما السياسي في العراق، ووضح العمر أن جماعة الأهالي لم تكن سوى الواجهة السياسية للانقلاب الذي قاده بكر صدقي الذي قطع اغتياله الطريق أمام معرفة مقاصده الحقيقية لكنه ارتبط في الأذهان بمحاولة فصل العراق عن قضايا الأمة العربية، لا سيما القضية الفلسطينية بعدما كان العراق في عهد ياسين الهاشمي داعما للثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦.

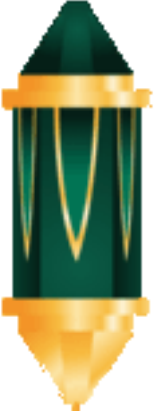
لا هدوء في العراق لم يعرف العراق هدوء بعد وفاة الملك فيصل الأول إذ تولى ابنه غازي الحكم بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩ وهي مدة شهدت تنامي نفوذ الجيش الذي استعان بالمجموعات التقدمية مثل جماعة الأهالي وبعض المثقفين لإحداث تغيير في نظام الحكم، مستلهمين التجربة التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك. وفي (أكتوبر ١٩٣٦)، قاد الفريق بكر صدقي أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق الحديث فدخل بغداد واغتال وزير الدفاع جعفر العسكري وعين حكمت سليمان رئيسا للحكومة.

وفي تلك الأجواء وصل الى العراق (إياهو ساسون) بصفته مسؤولاً سياسياً وموفداً من الوكالة اليهودية للتعرف على الأوضاع السياسية والاجتماعية وبحث إمكانية إقامة علاقات مع العراق وتقييم موقفه من القضايا العربية - اليهودية. التقى خلال زيارته بين (٣ و ١١ شباط ١٩٣٧)، برجال في الدولة ونخبة سياسية مؤثرة بلغ عددهم ٢٨ شخصية، واطلع على مواقفهم من النظام الجديد ورغم كشفه عن هويته كيهودي وصهيوني فإنه حظي بترحيب أتاح له الحصول على معلومات واسعة وبناء علاقات ولا سيما مع شباب يهود متحمسين للتغيير ومادحين لحكمت سليمان، كما وأجرى ساسون حديثاً مع حسين جميل في قسم الإعلام ببغداد إذ بين له الأخير اهتمام الحكومة العراقية بتحسين صورتها لدى يهود العالم الذين يبلغ عددهم نحو خمسة عشر مليوناً.

وانتقد جميل الصحافة السورية والفلسطينية التي كانت تنتقد الحكومة بعد الثورة قائلاً إن النظام السابق كان يدعم هذه الصحف مالياً لضمان كتابات إيجابية، بينما أوقف النظام الجديد ذلك الدعم وأشار أيضاً الى سياسة الحكومة السابقة في التصييق على اليهود ومنع الصحف اليهودية من الدخول الى العراق متعهداً بالسعي الى الغاء هذا المنع بعد انعقاد البرلمان الجديد.

في محادثات مع قاسم حسن بدأت في (٥ شباط ١٩٣٧)، وفي لقاءات لاحقة نفى وجود أي اتصال أو نية لربط الحكومة العراقية الجديدة بالحكومتين النازية أو الفاشية، لأن بريطانيا لن ترحب بذلك ولأنه قد يثير اضطرابات وأكد أن أعضاء الحكومة قاطعوا مناسبات القنصلية الألمانية وحثوا أنصارهم وموظفيهم على المقاطعة، كما ذكر أن القنصل الألماني حاول التأثير عبر وسائل متعددة منها شراء صحفيين واستغلال عناصر اجتماعية وأن بعض الصحفيين تلقوا أموالاً ونشرت صحف مبالغت عن الأوضاع في فلسطين، فضلا عن اتهامات بمشاركة ألمان في تنظيم مجموعات إرهابية ضد اليهود ودعم عراقيين انضموا للمجموعات، وفي زيارة لخالد عبد الجواد هاشم أوضح أن أعضاء الحكومة رجال وطن ومخلصون رغم نقص الخبرة وأن اتهامات المعارضة القديمة، لا تبرر الحكم عليهم الآن مشيداً بولاء الجيش ودور الحكومة في تقويته ومعداته لمجاعة جيوش الدول المجاورة. يظهر وجود تباين واضح في الرؤى بين من يرى أن على اليهود إثبات حسن نيتهم والتخلي عن سياسات العمل وبين من يعد أن الاعتماد

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية



على العمال العرب كان سيحول دون تصاعد التوتر والإضرابات.

تشير المعلومات الى ضعف الاطلاع العربي على واقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين وأن جزءاً من المواقف العربية كان مبنياً على معلومات غير دقيقة أو دعائية، لا سيما ما يتعلق بادعاء نية اليهود السيطرة على الأماكن الإسلامية المقدسة. وتظهر أيضاً دعوات التواصل بين اليهود والدول العربية المجاورة لشرح السياسات الصهيونية بشكل مباشر وحتى طرح أفكار كضم فلسطين الى دولة عربية من أجل تقليل المخاوف العربية رغم الاعتقاد بأن زعامة المفتي الطموحة للخلافة قد تعرقل مثل هذه الحلول.

شهدت تلك المدة حالة من التوتر بين الحكومة العراقية الجديدة وسوريا نتيجة استقبال السوريين لأعضاء البعثة العراقية السابقة فضلاً عن الانتقادات الشديدة في الصحافة السورية تجاه الحكومة العراقية، ورغم أن الخطاب العراقي كان يركز على فكرة أن العراق دولة عربية إسلامية ينبغي أن تلتزم بدعم الدول العربية، إلا أن الواقع السياسي أظهر ابتعاداً عن شعارات الوحدة العربية، لا سيما مع الحديث المتكرر عن انشغال العراق بأوضاعه الاقتصادية وغياب القدرة على تقديم الدعم المادي للدول العربية الأخرى.

وفي الداخل العراقي كانت تجري حملة واسعة لتعزيز القوة الجوية، اذ شارك المسؤولون والتجار والعسكريون في التبرع بسخاء بينما كان حضور اليهود العراقيين ضعيفاً في هذه الحملة على الرغم من اهتمامهم بإثبات وطنيتهم ورفع شعار (العراق للعراقيين) كما ظهرت محدودية معرفة الصحفيين العراقيين بالقضية الفلسطينية، واعتمادهم على مصادر مهمة مع رغبتهم بالحصول على معلومات أوسع عن النشاط الصهيوني والاستيطان اليهودي في فلسطين والخطر الذي بدأت الأوساط العربية تتحدث عنه تجاه الدول المحيطة.

اتسع النقاش حول مستقبل الصراع في فلسطين ليشمل طرح أفكار عن الحل عبر المفاوضات والتواصل بين الأطراف كما برز دور الأمير عبد الله باعتباره قادراً على التأثير على الملوك العرب، وتشجيع الحوار السياسي بدل التوجه للحرب وهو ما جاء متوافقاً مع بعض الدوائر العراقية التي بدأت تميل الى الحذر وعدم التدخل المباشر في شؤون الدول المجاورة.

وفي سوريا كان هناك استعداد للتعامل مع المشاريع الاقتصادية بما فيها عروض الشركات اليهودية ما دام ذلك يخدم المصلحة التجارية البحتة. وظهر في المقابل موقف الدبلوماسية العراقية التي أكدت أن الاهتمام الأول للعراق هو بناء اقتصاده وجيشه وتطوير بلده، وأن العلاقات مع اليهود في العراق قائمة منذ قرون دون عداة اجتماعي لكن الخشية كانت متكررة على الأهداف التوسعية للصهيونية.

وتقاطع هذا المشهد كله مع رؤية تؤكد تخلف العراق الصناعي والزراعي قياساً بما تحقق في فلسطين، خلال السنوات الأخيرة الأمر الذي جعل بعض المسؤولين العراقيين ينظرون الى التجربة الاقتصادية في فلسطين بوصفها مصدراً يمكن الاستفادة منه في مجالات التطوير والبناء داخل العراق.

ختاماً: ان هذه الدراسة المقدمة اظهرت ان الانقلاب لم يكن مجرد حدث تاريخي سياسي بل انه شكل نقطة تحول في حيثيات تاريخ الدولة العراقية من ضعف في البنى الدستورية وان هناك مرحلة جديدة بدأت من اجل الصراع على الحكم في العراق.

المصادر:

١. حسن، علي خيون، ٢٠١٨، الفكر السياسي للنخبة العسكرية في العراق ١٩٤١-١٩٦٣، الأردن، دار دجلة للنشر.
٢. حميدي، جعفر عباس، ١٩٨٦، التطورات السياسية في العراق ١٨٩٤١-١٩٥٣، النجف، مطبعة النعمان.
٣. الخطاب، رجاء حسين حسني، ١٩٧٩، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١-١٩٤١، بغداد، دار الحرية.
٤. العكام، عبد الأمير هادي، ١٩٧٥، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، النجف، مطبعة الاداب.
٥. الوكيل، فؤاد حسين، ١٩٧٩، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧، بغداد، دار الرشيد للنشر.